مصير الأوقاف الجزائرية في ظل الاحتلال الفرنسي أثناء القرن التاسع عشر

د /حميدي أبوبكر الصديق / قسم التاريخ/ جامعة المسيلة
hamidimed66@yahoo.Fr

ملخص

كانت الأوقاف ظاهرة عريقة في المجتمع الجزائر ، وزاد انتشارها في العهد العثماني ، وكان لها دورا اجتماعيا وثقافيا مهما، وبمجيء الاحتلال الفرنسي أصاب الأملاك الوقفية تغيرات عميقة وهَدَمَ بنيتها من حيث الملكية والوظيفة. وقد راهنت فرنسا على تقويض هذا القطاع المهم في حياة الناس واعتبرته مصدرا لتمويل التعليم والثقافة الوطنية ، ورافدا مغذيا للثورات الشعبية . ولذلك سلكت سياسة ممنهجة من خلال سلسلة من القرارات والمراسيم من : تضييق ،ومصادرة وحيازتها تحت مصلحة أملاك الدولة الفرنسية ، حتى تحاصر المؤسسات الدينية ، وتستولي على مزيد من الأراضي ، وتحقق الاستيطان. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت جملة من الوسائل : القوة العسكرية ، وسيل من القرارات والمراسيم طيلة القرن التاسع عشر، مما انعكس هذا الأمر بشكل سلبي وعميق على المجتمع الجزائري في مختلف مناحي الحياة .

ملخص بالفرنسية

Les biens habous ou ouakfs constituent une institution tout à fait originale la société Algérienne et existait depuis fort longtemps ; elle était déjà bien connu et élargie du temps de la régence turc, le habous occupait à cette époque une place de premier choix dans le système de la propriété, elle a un rôle primordiale pour prendre en charge nombres de cas sociales,

éducatives et économiques. C'est donc leurs utilités financières fort importante qui était ,à l'origine de leurs annexion par l'administration coloniale française, qui a provoquer une destruction totale des biens de habous par la domanialisassions qui va s'étaler sur toute la période coloniale, par des législations foncières depuis l'occupation, et par des séquestres des biens religieuses et les biens fonciers des Algériens, pour assurer les fondations de la colonisation, en appuyant sur la force militaire et les multiples lois qui on pu faire de conséquences négligeables et dramatiques sur la société algérienne dans tout les domaines de vie.

الكلمات المفتاحية

الأوقاف ـ الحبوس ـ الأملاك الوقفية ـ عائدات الأوقاف ـ سبل الخيرات ـ بيت المال ـ

المقدمة

عرف المجتمع الجزائري كغيره من الشعوب الإسلامية النظام الوقفي لما له من أهمية في الحياة الدينية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمسلمين .وظل مشايخ العلم يحثون على توسيع السلوك الوقفي لما له من أثر خيري وتكافل اجتماعي على الأمة ورعاية أهل العلم وطلبته . وبما يعود به على الواقف للأملاك من ثواب وأجر كبيرين مستدلين بالكثير من الآيات والأحاديث منها :

الآية الكريمة ﴿ لن تنالوا البّر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ [1].

والآية: ﴿ يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومّما أخرجنا لكم من الأرض ﴾ [2].

وفي الحديث الشريف الذي رواه أبو هريرة " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاثة : إلاّ من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعوا له "[3]

وعن عبد الله بن عمر: أن عمر بن الخطاب أصاب أرضا بخيبر فأتى النبي –صلى الله عليه وسلم– يستأمره فيها فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط هو أنفس عندي منه، فما تأمرني به ؟ قال: إن شئت حبّست أصلها وتصدقت بها، قال: فتصدق بها عمر؛ أنه لا يباع أصلها ولا يورث. قال: فتصدق بها عمر في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقا غير متمول فيه. وفي لفظ غير متأثل .[4]

وانطلاقا من هذه الخلفية الدينية لدى المجتمع الجزائري فقد نمت لديه ظاهرة الوقف وتطورت معها المؤسسات التي ترعى هذه الأوقاف والحبوس وخاصة في العهد العثماني .وصارت تلعب دورا مهما في الحياة الدينية والعلمية للجزائريين . ولكن بمجيء الاستعمار الفرنسي أصاب هذا القطاع انهيارا كبيرا وضعفت مؤسساته وحرَمَتْ الكثير من الفئات التي كانت تستفيد منه . وكان للسلطة الفرنسية سلوكا سياسيا وإداريا ممنهجا لتقويض هذا الإرث الديني والاستيلاء على أملاك كبيرة كانت تابعة للأوقاف خلال القرن التاسع عشر .

وإيضاحا للموضوع وتطوراته المختلفة حول ظاهرة الأوقاف والتغيرات التي طرأت عليها في العهد الفرنسي خلال القرن التاسع عشر .لابد من تقديم الخلفية التاريخية للأوقاف قبيل الاحتلال ثم إظهار الخطوات الفرنسية الرامية لوضع يدها على هذه الأملاك وكيف تدرجت في إنزال سلسلة من القوانين الإدارية الجائرة ؟ وماهي الأملاك الوقفية التي طالها هذا التعدي ؟ وما هي الأبعاد والخلفيات الفرنسية التي رافقت عملية المصادرة والتعطيل ؟ وكيف انعكست السياسة الفرنسية اتجاه الأوقاف على الناحية الاجتماعية والعلمية ؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات لابد من طرق النقاط التالية :

ـ التعرف على الوضعية الوقفية قبيل الاحتلال .

ـ الخلفيات الفرنسية في التعامل مع الأوقاف الجزائرية خلال القرن التاسع عشر .

ـ المراحل التي مرت بها عملية المصادرة والقرارات الصادرة عن فرنسا خلال القرن التاسع عشر .

ـ مصادرة الأوقاف وانعكاساتها على المجتمع الجزائري .

ـ الخاتمة

الأملاك الوقفية في نهاية العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي :

عرفت الدولة العثمانية ظاهرة تشجيع الأوقاف عامة في ربوع الخلافة ، وخاصة على يد السلطان بايزيد المعروف بلقب التقي الذي وسع من وجودها وأعطاها مناعة وحصانة ، فأبعد عنها أنظار الطامعين، وكل أنواع المصادرة ،وأعفاها من الضرائب. وهذا السلوك يظهر أنه عمم على نفوذ الخلافة ومنها الجزائر ، وهو ما أكسب الأملاك الوقفية : أراضي ومزارع وغابات أهمية من حيث العدد والحماية والوظيفية. وطورها إلى مستوى مؤسسات خيرية منظمة تؤدي دورها الاجتماعي والاقتصادي والديني والتعليمي والثقافي [19] ، وانعكس ذلك على الأمة وصارت جزء من مؤسسات الدولة والمجتمع وتعمل على توثيق روابط المجتمع وتتكفل هذه المؤسسات بجوانب مهمة في المجتمع قد لا تستطيع الدولة تحمل تبعاتها المالية .

وأخذت هذه الأوقاف شكل مؤسسات دينية كبيرة مثل : أوقاف مكة والمدينة ،والزوايا والمساجد ،والأشراف والأندلسيين ، وسبل الخيرات ،والمرابطين ، وبيت المال ،وأوقاف أخرى مثل: أوقاف المقابر وأوقاف ضريح الشيخ الثعالبي ، والقباب والجامع الكبير5 ...،أما من حيث نوع الأملاك فهي تشمل : المزارع والمنازل والمطاحن

والدكاكين ،والحمامات ، والمقاهي والأفران والفنادق ، والمخازن ،والبساتين ...إلى درجة أن الجزائر العاصمة لوحدها كان بها حوالي 1341 وقفا قبل الاحتلال [6]، ناهيك عن بقية البلاد التي تعد فيها بالآلاف. وتعتبر هذه الأوقاف العمود الحيوي في تمويل المؤسسات الدينية والقائمين عليها وتنشيط حركة التعليم والعمل الخيري لسد حاجة المعوزين وربط المجتمع الجزائري ببعضه والعالم الإسلامي .

واعتبارا لهذا الكم الهائل من الأملاك الوقفية وما كانت تدره من أموال على مختلف الجهات المستفيدة منه، ورغم تعطل الكثير من المؤسسات الوقفية بمجرد قدوم الاحتلال فإن عائداتها بقيت تعكس قيمتها الكبيرة .

الخلفية الفرنسة في تعاملها مع الأوقاف

نظرا لتنوع الأوقاف الجزائرية من أوقاف عامة وضخامة ممتلكاتها والدور الديني والاجتماعي الذي تؤديه حمل السلطة الفرنسية على اتخاذ سلسلة من الإجراءات القانونية والسياسية لضرب هذه المنظومة الوقفية المتعددة المهام لأنها تتعارض وتجسيد أهدافها المرجوة من الاحتلال . ولذلك سعت لوضع يدها على هذا الكم الهائل من الممتلكات لتحقق به عدة أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية .

ونظرت فرنسا للأوقاف على أنها جهازا إداريا ووسيلة اقتصادية فعالة في بناء العلاقات الاجتماعية بين الجزائريين،ولذلك وُضعت تحت المراقبة والمتابعة والتصفية والاستيلاء أخيرا ، ومن جهة أخرى نظرت للأوقاف بأنها تعيق تقدم الاستعمار وخطوة ضرورية لإكمال ما أنجزه العسكريون ، مما دفع أحد الكتاب الفرنسيين بالقول: " بأن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي قي الجزائر " 7 . وبحكم أن الأوقاف كانت تتمتع بنوع من الحصانة الدينية والاجتماعية فإن السلطة الاستعمارية حاولت نزع هذه الصفة عنها لتصبح كبقية الأملاك

الفرنسية الخاضعة لقوانينها. وصارت خاضعة للتبادل التجاري والتعامل العقاري حتى تجد طريقها للاستيلاء من طرف المعمرين .ومن هنا نجد أن القرارات الفرنسية والمراسيم تصدر تباعا لتنفيذ هذا المخطط بالتدريج .[8]

مراحل الاستيلاء الفرنسي على الأوقاف

المرحلة الأولى : 1930 ـ 1835 .

لم يمض شهرين على عملية الاحتلال للعاصمة حتى أمر الجنرال كلوزال في 08 سبتمبر 1830 [9] بوضع يده على أملاك الدولة وممتلكات الداي وأملاك البايات والأتراك، بما فيها الأملاك الخاصة بالأماكن المقدسة ـ مكة والمدينة ـ وكانت عملية الاستيلاء على هذه الأملاك الخاصة المقدسة قد أثارت احتجاجات كثيرة وخاصة على لسان المفتين والعلماء ،وكان في طليعة هؤلاء المفتي ابن العنابي ، وابن الكبابطي . وربما هذه المواقف هي التي جلبت له الكثير من المتاعب ومنها النفي خارج البلاد .

وأمام هذه الاحتجاجات عمل الحاكم العام كلوزال (claozel) على مراجعة قراره وإدخال تعديلات عليه وجاء على النحو التالي : " الأملاك المخصصة لمكة والمدينة تبقى تحت إدارة تصرف إداريين مسلمين وتحت مراقبة الحكومة الفرنسية [10] ". ولكن لم يدم الأمر أشهرا حتى عاد الأمر لسابقه .

وللإشارة أن السلطات الفرنسية أدركت أنه إذا سقطت السلطة الرسمية فإن السلطة الدينية المتمثلة في العلماء والمفتين والقضاة مازالت قائمة ولذلك لابد من تفتيت هذه الروابط وحولت بعض صلاحياتهم إلى المحاكم والمجالس والهيئات العسكرية الفرنسية .[11]

ومن أهم القرارات الصادرة في حق الأوقاف وفق قرار 08 سبتمبر 1830 [12]:

ـ أن تصبح أوقاف مكة والمدينة تحت تصرف الدومين Domine.

ـ إثبات ملكية العقارات والتصريح بها وإلا تتم مصادرتها .

ـ كل أملاك الباي أو الأتراك الذين خرجوا من البلاد تكون تحت تصرف الإدارة الفرنسية .

وبهذه القرارات تكون ضمت كما معتبرا من الأملاك الوقفية تحت سلطتها سواء التابعة لمكة والمدينة أو أوقاف تركية وغيرها .ولكن بعد فترة وجيزة أي في 07 ديسمبر 1830 أصدرت السلطات الفرنسية قرارا بوضع اليد على الحبوس والممتلكات الهامة ، وشمل المساكن والمحلات والمزارع والأراضي والمقرات التابعة للمؤسسات وتحت أي مسمى (أملاك مكة والمدينة ، أو مساجد أو أي جهة أخرى خاصة) ومما جاء فيه أن تسييرها أو تأجيرها يكون من قبل الإدارة الفرنسية وتحديدا مصلحة الأملاك التي تأخذ عائداتها حسب القانون الجديد .

ومن البنود التي جاءت في هذا القرار :

1 / أن كل العقارات من متاجر ودكاكين ومساكن وأراضي ومحلات ومؤسسات تعود مدا خيلها لمكة والمدينة أو مساجد أو اختصاصات أخرى يجب أن تسير أو تؤجر من طرف إدارة الأملاك العمومية التي تأخذ مدا خيلها وتقدم تقريرها للمصالح المختلفة .ويعد هذا القرار ضربا لما جاء في معاهدة الاستسلام [13].

2/ وابتداء من هذه المرحلة صارت هذه المصلحة لها السلطة على مختلف العقارات ، وهذا القرار الخطير الذي اتخذه كلوزال انطلق فيه من التفكير الذي يرى أن هناك أسبابا دفعته لذلك منها أن الحبوس وتنظيمها يعطي لرجال الدين قوة وهو وفي هذا الوضع لازال في مخيلته وضع رجال الدين في فرنسا قبل الثورة الفرنسية .

كما كان للعلماء حضورا لاستنكار هذا الأمر ومنهم : محمد بن محمود ابن العنابي ، وابن الكبابطي ، وحمدان خوجة[14] ، وبوضربة الذين أدركوا خطورة الأمر من خلال

الممارسات في الميدان حيث استولى الحاكم المدني بيشو (bichou) على 81 وقفا منها 55 تابعة للحرمين و11 تخص الجامع الأعظم إضافة إلى العديد من الأوقاف مثل العيون والطرق .

ولكن هناك عوامل أخرى أيضا عطلت من إجراءاته وفي مقدمتها رأي بعض الجهات في السلطة الفرنسية التي حاولت تجاوز الأملاك الوقفية للمؤسسات الدينية الكبيرة لأن ذلك يساهم في إثارتها ضد تقدم الاستعمار. ومهما يكن هذا القرار فقد بقي له أثرا كبيرا في تاريخ الأوقاف العامة للجزائر . وفي ذات الرسالة أنه يجب أخذ ضرائب على هذه الأوقاف الدينية ، وفي الحقيقة لم يكن هذا القرار الوحيد لكلوزال فقد أصدر الكثير من القرارات التي بموجبها استولى على الأوقاف أو تدخل في مراقبتها .

.

واعترفت السلطة الفرنسية أن تنفيذ قرار 07 ديسمبر من الناحية الميدانية بقي تقريبا رسالة ميتة فيما يتعلق بالمؤسسات الدينية في المرحلة الأولى خلافا لأملاك الأتراك .وفعلا أن بيشو (bichou) فيما بعد اعترف بأنه يجب إعادة النظر في بعض الإجراءات التي اتخذها كلوزال (claozel) ليس لصالح فرنسا وعدالتها ولكن من أجل حفظ سلطتها على المستعمرة [15] . ويبدوا أن السلطة الاستعمارية أحست بأنها تسرعت في اتخاذ هذا القرار بالنظر إلى الاحتجاجات وحالة الاحتقان التي قد تؤدي إلى ثورة .

وكانت السلطات الفرنسة تحاول إلصاق التهمة بالمشرفين على تسيير الأوقاف بأنهم سبب ضياع أموال مكة والمدينة وأنه خلال أربع سنوات حولت هذه الشخصيات 275000 فرنك لصالحها وتقول أن ذلك تم كشفه من طرف أطراف لم تحض بالاستفادة وأن هذه الأخطاء تكررت مرارا مما اضطر السلطات الفرنسية للتدخل .وفي

الواقع كانت تختلق أسبابا لوضع الأملاك الوقفية تحت تصرفها ، كما أنها لا تفقه أن طبيعة الوقف يمكن أن يستفيد منه القائم عليه .

ورُصدت هذه الظاهرة أيضا في قسنطينة من أجل تبرير عملية الاستيلاء على الأوقاف ، فأدلت أن الوكلاء والنظار قد أساؤوا تسيير الأوقاف ولذلك قرر المجلس الإداري للمدينة وضع جميع الأوقاف تحت تصرف أملاك الدولة وشمل في البداية الأملاك الحضرية (في المدينة) ثم عممت الإجراء على الريف .

ولكن رغم التردد الفرنسي والاحتجاجات والشكاوي التي قدمها العلماء والأعيان فقد هيمنت فرنسا على عدد كبير من الأملاك الوقفية . فمدير الأملاك للدولة "جريدان ") (gridan أقر في تقرير له سنة 1831 أن هيئة الأوقاف تملك 1400 عقار بالعاصمة وأن الأملاك التي وضعت فرنسا يدها عليها في المناطق المحتلة في العاصمة وعنابة وقسنطينة فاقت 3697 عقار وأقر بسعي فرنسا لهدم هذه المؤسسات الوقفية والقضاء على كل مساهماته الخيرية ، وللعلم أن معظم الأوقاف كانت سجلاتها قد ضاعت أو أحرقت أو أتلفت من قبل السلطات الفرنسية .[16]

وابتداء من 25 أكتوبر 1832 أقدمت الإدارة الفرنسية على وضع خطة لضبط الأوقاف وتنظيمها حتى تتحكم فيها أكثر من خلال المخطط الذي تقدم به المدير العام لأملاك الدولة إلى المقتصد المدني ، ولم تكتف بذلك بل تواصل توسيع العمل بهذا المخطط وفرض الرقابة المستمرة ووضع يدها على الأملاك الوقفية وحركة أموالها [17] .

المرحلة الثانية 1835 ـ 1841

اعتمدت بداية هذه المرحلة انطلاقا من تولي المارشال كلوزيل قيادة الجيش في الجزائر ابتداء من 08 جويلية 1835 للمرة الثانية ، وكانت هذه المرحلة عنوانا لأبشع الجرائم

التي ارتكبها في حق الجزائريين ومصادرة الأملاك العامة وأملاك الأتراك والذين خرجوا من العاصمة وكذلك أوقاف مكة والمدينة وأتبعها لإدارة الدومين Domain .

لقد أمضى قرارا في 17 سبتمبر 1835 يقضي بتدقيق الحسابات ووضع إلى جانب الوكيل الخاص بالأوقاف مراقبا مسلما يراقب تنظيم العائدات والنفقات ، وروجت أن السلطة الفرنسية قامت بجرد الأملاك الوقفية التابعة للهيئات والجماعات وأحصت العائدات والنفقات ، وعزلت العديد من الوكلاء الذين انتابهم سوء التسيير على حد قولها ، وكللت بتأسيس إدارة مركزية للحبوس مكلفة بتسيير أملاك مكة والمدينة ، وهذه المصلحة تحت السلطة الفرنسية وتضم وكيل وحوالي 12 موظفا مسلما و6 موظفين فرنسيين كلفوا بالمراقبة[18].

ومن خلال التقرير المفصل الذي قدم في 1838 من طرف مدير أملاك الدولة جدد مخططه القديم ليشمل مزيدا من الأوقاف ويشرف على تسييرها وكلاء جزائريين يرأسهم المقتصد المدني الفرنسي ، واستطاع أن يوسع دائرة التحكم في أكثر من ألفي وقف ومأتي مؤسسة وقفية .[19] وتعزز هذا المخطط بمرسوم في 31 أكتوبر 1838 الذي أطلق يد السلطة الاستعمارية في تسيير الأوقاف ، فاستحوذت على إدارة أوقاف : مكة والمدينة ،وسبل الخيرات ، وبيت المال ، وأوقاف الأندلس . وهي الأملاك التي لها دخل كبير وسهل ومنظم .

المنشور الملكي 21 أوت 1839 : كان هذا المنشور قد رسم كل القرارات السابقة وفتح شهية الاستمرار في الاستيلاء على الأوقاف من خلال تصنيفه لها إلى أملاك موزعة بين : أملاك الدولة ، الأملاك المحجوزة ، أملاك المستعمرة .[20] وبذلك نجد التحكم الواسع في موارد الأوقاف بشكل مهول من خلال الأرقام التي تجسدها العائدات بعد هذا المنشور مباشرة كما هي في الجدول التالي :

عائدات الأوقاف بعد الاحتلال 1838 . 1839 بالفرنك [21]

المؤسسة	1838	1839
أوقاف مكة	12789565	13194113
أوقاف سبل الخيرات	13998925	1436841
أوقاف الأندلس	409354	496398
أوقاف بيت المال	602549	2619738
أوقاف الثعالبي [22]	5557290	539680
المجموع	33357683	18286770

وبالتالي لم يبق في أيدي الجزائريين إلا مداخيل الأوقاف الضعيفة الدخل والإشراف الشكلي والمؤقت لغاية قرارات جديدة ، ومن جهة أخرى تم جرد الأوقاف المهمة ومراقبتها وإدخالها في النظام الفرنسي وتعيين وكلاء جدد يحضون بثقتها لتصرف حسب توجيهاتها .

المرحلة الثالثة 1841-1847

وهذه المرحلة استهلها بيجو[23](beugeaud) بالحرب الشاملة على السكان عسكريا واقتصاديا واعتمد على سياسة الأرض المحروقة وتجفيف مصادر التمويل والثروة للجزائريين ووضع نصب عينيه ما تبقى من الأوقاف خارج السيطرة الفرنسية

إلا أنه ابتداء من أول جانفي 1841 أدمجت أملاك المجموعات في ضمن أملاك الدولة حيث أصبحت حساباتها خاضعة بالكامل للقوانين الفرنسية ولذلك صارت منذ 1842 تسجل ميزانية أملاك الحبوس التابعة للهيئات والجماعات كباقي الِشأن العام .لتربط

تدريجيا ميزانية المؤسسات الدينية في ميزانية الاستعمار ، [24] وسيعزز هذا التوجه القرار الصادر في23 مارس 1843 من طرف وزير الحرب الذي وضع الخطوات التالية :

1 . عائدات ونفقات كل مكونات الهيئات والمؤسسات الدينية مربوطة بميزانية المستعمر . تدار من قبل أملاك الدولة .

2 . المباني التابعة للمؤسسات الدينية وكل قرار يخصها متعلق بالإدارة.

3 . المباني التي لها أصل من وقف المؤسسات التي توقفت ولها نشاط ديني تحول مباشرة إلى أملاك الدولة .

4 . المباني التابعة للمؤسسات التي تخص الثقافة أيضا تضم للأملاك ، ولكن وفق قرار خاص .

وكانت السلطة الفرنسية غير راضية على النتائج المرجوة حيث كانت ترى أنه بعد أكثر من5 سنوات من صدور هذا القرار بقيت أغلب المؤسسات الموقوفة للتعليم تابعة إداريا إلى الوكيل لأن القرار لم يجد طريقه للتنفيذ ولم يعرف المزيد من المعايير والتطبيق الميداني [25] .

وعلى زعم الإدارة الفرنسية أنها الجهة الوحيدة التي كانت تسير المؤسسات الدينية في هذه المرحلة ، وحسب المدير المالي أنه في 1842 توجد 26 مؤسسة أو أكثر تعمل في مجال الثقافة في أكبر المساجد بالعاصمة والتي تدار من قبل الوكيل. ومن القرارات المهمة التي صدرت في هذا السياق قرار وزير الحربية الدوق دولماتي dolmati في 23 مارس 1843 الذي حاول الإحاطة بملكية وحركة أموال الأوقاف من خلال المواد المضمنة فيه ومنها: أن كل المداخيل والمصاريف الخاصة بالمؤسسات الدينية والأوقاف تابعة لمصلحة الميزانية الاستعمارية، وتعتبر تابعة لأملاك الدولة وأن البنايات المنجزة عن المؤسسات الدنية وتوقفت تبعيتها تلحق بأملاك الدولة ، ونفس المصير لأملاك بيت المال.

وهذه الإجراءات حولت مسار كل الأوقاف إلى أملاك الدولة وتحت تصرف مدير المالية وكان الحدث المهم في هذه المرحلة هو القرار الذي خص الجامع الأعظم [26] في 4 جوان 1843 الذي كان لا يزال مستقلا في أوقافه عن السلطة الفرنسية ، [27] .وبهذا القرار ألحق بأملاك الدولة ، وأثار استياء واسعا في أوساط العلماء والمفتين ومنهم مطلفى الكبابكطي [28] . وعلى الرغم من العراقة التي يحوزها هذا الجامع والمؤسسات التابعة له فقد تجرأ أخيرا بوجو(Thomas Robert Bugeaud) على إصدار قرار يقضي أن كل البنايات التي يعود دخلها لجامع الأعظم مهما كان نوعها تتبع أملاك الدولة ، وأن المصاريف والصيانة والأجور تتبع الميزانية الاستعمارية .[29]

وفيما يخص المؤسسات الوقفية الكبرى التي كانت فرنسا قد استولت عليها كأوقاف الحرمين والأندلسيين وسب الخيرات، وبيت المال ، فخصتها بجملة من الإجراءات وعينت مكتبا به ثمانية موظفين من الجزائريين لإدارة شؤونها وقسمت مصالحه إلى أربعة أقسام بدعوى تنظيمها وصرف مداخيلها على الصالح العام .[30]

واصل بيجو(Bugeaud) مهامه القذرة من خلال رفع أي حصانة عن المؤسسات الوقفية وجعلها كغيرها من الأملاك خاضعة للمعاملات العقارية وفق المرسوم الصادر في 01 أكتوبر 1844 ، وبالتالي تصبح صالحة لتداول التجاري وهو ما فتح الشهية للمعمرين بالاستيلاء على هذه الأوقاف وخاصة في سهول متيجة التي كان نصفها يحمل صفة الوقف[31] .واحتوى هذا المرسوم على بنود سمحت بتحويل أراضي الوقف وتداولها بين المعمرين تحقيقا لخطة بيجو الاستيطانية [32]. ومما جاء فيه :

1. إمكانية بيع أراضي الوقف للمستوطنين .وهي سابقة خطيرة لتمتد يد المستوطنين للعقار الوقفي وبوسائل متعددة ورفع كل أنواع الحصانة الدينية والاجتماعية التي كان

يتمتع بها ، ولم تستطع كل السلطات الحاكمة السابقة بما فيها العثمانيين المساس بنقل ملكية الوقف .

2 ـ أن الأراضي الغير مستغلة والتي لم يثبت ملكيتها في أجل 3 أشهر وبوثائق تعود إلى ما قبل 1830 تعود ملكيتها للإدارة . وسمح هذا الإجراء بفقدان الجزائريين أكثر من 200 ألف هكتار .

المرحلة الرابعة 1848 ـ 1863

وهي المرحلة التي تبدأ بقيام الجمهورية الثانية مع مجيء الحاكم العام شارون charon [33] الذي أصدر قرارا 3 أكتوبر 1848 وكان بموجبه الاستيلاء الشامل على كل الأملاك الوقفية دون استثناء بما فيها الأملاك الوقفية للمساجد ، والزوايا ، والقباب ، والمقابر. وجاء فيه :

1 ـ كل المباني التابعة للمؤسسات الدينية الإسلامية من زوايا ومساجد وقباب وأضرحة وكانت قبل هذا التاريخ تابعة للوكلاء فإنها أصبحت تحت تصرف الإدارة وأملاك الدولة .

2 ـ على كل الوكلاء أن يقدموا كل الوثائق المتعلقة بالأملاك ومداخيلها وأوجه صرفها لمصلحة أملاك الدولة في غضون عشرة أيام من الإخطار [34]. وبالتالي ففضلا على عملية الاستيلاء فقد حرم هذا المرسوم الكثير من العائلات والأفراد والوكلاء والقائمين على صيانة المساجد والزوايا ... من العائدات التي كانوا يستفيدون منها رغم أن فرنسا صرحت بأنها هي الموكلة بذلك . ولكن في الواقع فقد حرم الجميع من الاستفادة وتعرضوا للفقر ، وانهار التعليم الذي كانت تموله هذه المؤسسات الدينية ، وحتى الناس توقفوا عن منح صدقاتهم وهباتهم لها لمعرفتهم بمصيرها . إضافة إلى أن الكثير منها تحول إلى مرافق، عامة وكنائس ، وثكنات ، وممرات للطرق ...

وتبع هذا الإجراء مرسوم جوان 1851 الذي أعاد بناء العقار في الجزائر على أساس النمط الفرنسي من حيث أملاك الدولة ، والأملاك الخاصة وحدد أراضي العرش المشاعة . كما أصدر قوانين تجعل من أملاك الدولة تشمل الأملاك العقارية والمنقولة التي تعود للبايلك وكل الأملاك التي ضمت وفق مراسيم وقرارات إلى أملاك الدولة وبالتالي أدخل الأوقاف فيها .

وحينها تيقنت فرنسا بالتحكم في معظم العقار الوقفي وكل أنواع ممتلكاته وما انجر عنه من تعطيل لوظفته الأصلية ، وحرمان القائمين عليه والدور التعليمي له وحاولت أن تكل لنفسها بعض الأدوار الشكلية منها المكتب الخيري الذي جاء به مرسوم 5 ديسمبر 1857 والذي يرأسه جزائري ويساعده جزائريين وفرنسيين لجمع التبرعات من الفرنسيين والجزائريين وصرفها في بعض الأوجه ، وهي محاولة التفافية على الأضرار التي لحقت بالمجتمع الجزائري .وحتى مرسوم أكتوبر 1858كرس نفس التوجه في استكمال حلقات حق التمليك والتوريث للوقف لكل الأجناس والديانات.

المرحلة الخامسة 1863 ـ 1873

وتبدأ بالقرار المعروف ب: le senatuse – consulte الصدر في 22 أفريل 1863 وتنتهي بقانون وارني 1773 . وفي هذه المرحلة وإن صدرت عدة قرارات منها ما تتعلق بالملكية العقارية عامة والأراضي المشاعة تحديدا وتقسيمها على القبائل والدواوير والأفراد حسب قرار أفريل 1863 أو قرار مجلس الشيوخ الثاني في 14 جويلية 1865 وكليهما كرسا عملية الإلحاق الجزائري لفرنسا وهيمنة الدولة على تسيير العقار والأملاك وضبط توثيقها وفق القوانين الفرنسية والمعايير التي تديرها تكون في خدمة التوجه الفرنسي

، وهو بطريقة مبطنة يفسح المجال أمام حق الانتفاع العام وبالتالي مصادرة أي وقف ، وكذلك طرح الوقف العقاري أمام كل المعاملات التجارية فرنسيين أو مسلمين أو يهود .

ثم جاء قانون وارني 26 جويلية 1873 لتصفية الأوقاف الإسلامية لصالح التوسع الاستعماري وجعل حدا للروابط الدينية والثقافية والاقتصادية من خلال تقويض بنية الوقف [35]، فهذا القانون الذي كرس فرنسية الأراضي الجزائرية العامة والخاصة ومراقبتها وإخضاعها للتشريع الفرنسي [36] ، ومن ثم فقدت الأوقاف بصفة كاملة أي حصانة أو قداسة دينية وهو كغيره يخضع للبيع والشراء وملك الدولة والانتقال الوراثي.

وليس غريبا أن هذا القانون جاء كرد فعل على ثورة المقراني وحليفه الروحي الشيخ الحداد والتي انجر عنها مصادرة الكثير من الأوقاف ومضايقة سكان المتعاطفين معها ونقف على عينات من ذلك من خلال الرسالة التي وجهها طلبة الزاوية اليلولية إلى حاكم الأربعاء نايت اراثن يشكون فيها مصادرة أوقاف الزاوية بحكم الشبهات التي دارت حولهم عقب ثورة المقراني .[37]

ومن خلال هذه المراحل المدروسة لمسار الاستعمار الفرنسي في معركته القانونية والتسلطية مع هيئات وأملاك الأوقاف فإنه قد تمكن من الهيمنة على جل الممتلكات الوقفية ليغطي ميزانيته ويلحق الفقر بالمجتمع الجزائري ويلبي حاجة الاستيطان فإن الكثير من الأملاك الوقفية التي استولى عليها لم توزع على الأوربيين إلا سنة 1891 وقيمتها كالتالي حسب الأقاليم :

في إقليم الغرب : 1574225 فرنك

في إقليم الشرق : 574078 فرنك

في إقليم الوسط :509702 فرنك .

وهذا يدل على المبالغ الضخمة التي حازتها فرنسا من الأملاك الوقفية عبر المراحل المختلفة والتراكم المالي لها كلما تقدم الاحتلال ، ولم تسلم المناطق الصحراوية أيضا كما هو الحال عندما تعامل الحاكم العام لويس تيرمان مع أوقاف ميزاب سنة 1882.[38]

مصادرة الأوقاف وانعكاساتها على المجتمع الجزائري

1 ـ دينيا :

كانت عملية مصادرة الأوقاف والتضييق عليها لها الأثر السلبي العميق في أوساط المجتمع الجزائري لأنه حول الكثير من المؤسسات الدينية والمساجد وما يلحق بها عن وظيفتها الحقيقية وأصبحت عبارة عن كنائس وثكنات ومخازن للأسلحة ومراكز إيواء للجيش الفرنسي ، فضلا عن التي تعرضت للهدم بدعاوى مختلفة : إنجاز مرفق عمومي ، أو شق طريق ...وخير مثال على ذلك مدينة الجزائر العاصمة التي فقدت عشرات المساجد والزوايا ونبشت الأضرحة وأزيحت المعمرات ،وأغلقت الكتاتيب والزوايا وما يلحق بها من ممتلكات لشبهة أن وكلاءها لهم علاقة بالثورات .[39]

2 ـ ثقافيا :

لقد كانت الأوقاف الدعامة الرئيسية التي تحفظ لأهل العلم وطلبته المعاش والأجور والإيواء وصيانة المؤسسات العلمية والزوايا والمساجد ، وبانهيار الأملاك الوقفية وتشريد أصحابها والوكلاء القائمين عليها انهارت البنية الأساسية للثقافة والعلم في الجزائر ، فالجزائر العاصمة وحدها كان بها ما يفوق 100 مدرسة تعليمية بمختلف الأشكال . ولكنها مع تطور الاحتلال ومصادرة الوقف جفت مصادر المال واختفت الكثير من هذه المراكز التعليمية عن الوجود ، وعمت هذه السلوكات غير حضارية كامل التراب الجزائري فانهارت المنظومة التعليمية. فشرد طلبة العلم لأن الزوايا والكتاتيب أغلقت في وجوههم

وانتشرت ظاهرة الأمية[40] . وحرمان المدَرسين من وظائفهم ومن العلماء والقضاة من هاجر كالكبابطي وابن العنابي ...وغيرهم .وتراجعت مدا خيل الكثير من المؤسسات الدينية والتعليمية التي لم تعطل ، ولم تعد قادرة على الصيانة وتحمل التكاليف فتعرضت هي الأخرى للتقهقر وتعطيل مهامها .دون أن ننسى تلك النفائس من المخطوطات والكتب التي أخذها الاستعمار من الزوايا والمساجد التي وضعها تحت تصرفه . وفي كل الحالات كما قال المرحوم سعد الله أن العلم والثقافة لا ينفصلان عن المؤسسات الوقفية في المفهوم الإسلامي .[41]

3 ـ اجتماعيا

زيادة على سياسة التقهقر الاستعماري فقد كانت سلسلة القرارات التي صادرت الأوقاف وخاصة الأراضي منها توازيها سياسة التشريد الاجتماعي نحو مناطق أخرى وخاصة من الجزائر العاصمة والمدن الكبرى كوهران وتلمسان ، وقسنطينة ،والمدية ...التي كثف الاستيطان تواجده فيها إلى مناطق داخلية وفقيرة ، وبالتالي فقدوا مصادر رزقهم ، واختارت بعض الفئات الهجرة للخارج ومنها فئة العلماء .

وإذا كانت العاصمة نصف أراضيها الخصبة وقفية وقد أخذ الاستيطان ثلثي الأراضي منها في ظرف العشر سنوات الأولى للاحتلال فهذا يعني أن المستفيدين منها تعرضوا للطرد الجماعي إلى جهات أخرى .، كما ساهمت في تفاقم ظاهرة الخماسة لدى المعمرين ، ومن جهة أخرى حرمت الكثير من العائلات الفقيرة التي كانت تتلقى المساعدات الخيرية من المؤسسات الوقفية المتعددة . وحتى تلك المكاتب الخيرية التي وضعتها فرنسا كانت شكلية ولم تصرف الأموال نحو الجهات المخصصة في الوقف .[42]

أما الوكلاء والنظار فأصابهم الفقر بمصادرة الأوقاف العامة والخاصة ووضعتها قي يد مصلحة أملاك الدولة على أساس إدماجها في ميزانية الدولة .

الخاتمة

من خلال هذا العمل المتواضع وتتبعنا لمسار الأوقاف في الجزائر من حيث واقعه قبل الاحتلال ،والدور الذي كان يلعبه في حياة المجتمع ثقافيا واجتماعيا وربطه بالتعاليم الإسلامية ،والتحول الحاصل من خلال الخلفيات والمخططات والسلوك الاستعماري الممنهج للقضاء على هذا الإرث الديني والتاريخي والاجتماعي الطويل نقف على أهمية الوقف في حياة الناس وأن السلطة الاستعمارية كانت تنظر إليه على أن استمراره خارج السيطرة يعمل على عرقلة تقدم الاحتلال وجلب الاستيطان .

أن السلطة الفرنسية لم يرقها الكم الهائل من الأوقاف والتي فاقت 1400 وقف بالجزائر العاصمة وحدها والآلاف عبر الوطن فأرادت تحويل بعض المباني والمساجد ...عن وجهتها الأصلية وصارت ثكنات ، وإسطبلات ،ومخازن وكنائس ، وصيدليات...لسد احتياجاتها.وإضعاف البعد الروحي للمؤسسات الدينية وتجفيف منابع التموين والتمويل لطلبة العلم والمدرسين ومن ثم القضاء على الثقافة العربية الإسلامية التي اعتبرها الفرنسيون منطلقا للمقاومات المسلحة ورفض المحتل.

كانت الأوقاف والحبوس ذات أعداد كبيرة ولها دورا اجتماعيا مهما وتحظى بعراقة وازدهار لكن التعليمات والمراسيم الفرنسية المتتالية قوضتها وحرفت وظيفتها لتُسخر لصالح تثبيت الاستيطان والمصالح الاستعمارية الضيقة [43].

إن الاستيلاء على الأوقاف العمومية والخاصة ـ مكة والمدينة ـ والأندلسيين وسبل الخيرات والزوايا...ليس هدما للمعالم الإسلامية ونقضا لمعاهدة الاستسلام في 1830

بل قطعت موارد آلاف العائلات التي كانت تسترزق منها ، من قائمين أو معوزين . وأن تحويل إدارتها حاد عن وظيفة هذه الأملاك .

لم تكتف فرنسا بمعاملة المؤسسات الوقفية كأملاك عقارية بحتة وفق المنظور الفرنسي في تعاملها مع الكنيسة عقب الثورة الفرنسية ، بل عبرت عن حقد ديني بتحويل العشرات من المساجد وأوقافها لصالح الكنائس .

أن الصراع بين المجتمع الجزائري وفرنسا حَوْلَ الوقف أخذ معركة طويلة من الزمن تخللها الاستيلاء المباشر ، والتستر بسيل من القرارات والمراسيم التي تنزع مزيدا من الأوقاف ، أو السيطرة على مدا خيلها ، أو معاقبة الثائرين على فرنسا . ومن جهة الجزائريين قُوبل بواقع التعامل مع المتسلط كالاحتجاج والشكوى وما لحقهم من نفي وتهجير .

ومن خلال رصد هذا المصير المشؤوم الذي آلت إليه الأوقاف على يد الاحتلال على غرار بقية مؤسسات الدولة فقد اختفت هيئات عريقة وكبيرة كمؤسسة مكة والمدينة وسبل الخيرات وأوقاف الجامع الكبير ، وبيت المال، والأندلسيين ...وما كان لها من خدمة العلم والفقير والنازح ، والتكافل الاجتماعي والربط بالعالم الإسلامي .ومع نهاية القرن التاسع عشر لم يبق أثر لهذه المعالم الحضارية التي كانت تخدم المجتمع في كثير من احتياجاته . وذهبت أدراج الرياح تلك الوعود والمعاهدات باحترام المعتقدات والممتلكات .

الهوامش

1 ـ سورة آل عمران آية92

2 ـ سورة البقرة الآية267

3 ـ صحيح مسلم ، 1631 أخرجه مسلم (5/ 73) ،وكذا البخاري في الأدب المفرد (38) وأبو داود (2880) ، والنسائي (2/ 129) ،والرمذي (1/ 359) .

1ـ كامل السمراني ، الوقف تصنيفه والقوانين الخاصة به ، المكتبة الأهلية ، بغداد ، 1968، ص 69.

5 ـ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 5 ،ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998 ص 153.

6 ـ عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ج4 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2010 ، ص 55. أنظر أيضا محمد البشير الهاشمي مغلي " التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي " المصادر ، ع 06 المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية ، الجزائر ، 1423هـ ، مارس 2002 ، ص 166.والذي ذكر 1400 عقار .

[7] . مجهول ، "الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي " ، **الأصالة** ، م 24 ، العدد 90/89 ، وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر، 2011 ، ص 100.

[8] . نفسه .

[9] ـ يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830 – 1954 ، دار البصائر ،الجزائر ، 2009 ، ص 08.

[10] A. O. M .93/ 4486 le sort des habous publique Algériens p 04.

[11] . عبد الصمد قلفاط ، الاستعمار الفرنسي والقضاء الإسلامي ، حوليات ، العدد 04 ، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر ، 2011 ، ص 274.

[12] ـ يحي بوعزيز ، مرجع سابق .

[13] ـ رابح كنتور ، أوقاف البليدة والسياسة الفرنسية في المصادرة والاستيلاء على الملكية ، **حولية المؤرخ** ، ع 06 ، جويلية 2016 دار الكرامة ، الجزائر، ص 271 ، 272.

[14] . للمزيد أنظر ، محمد العربي الزبيري ، مذكرات أحمد باي ، وحمدان خوجة ، وبوضربة ، الشركة الوطنية للنسر والتوزيع،الجزائر ،ص123.

[15] ـ رابح كنتور، مرجع سابق ، ص 277.

[16] ـ محمد البشير الهاشمي مغلي مرجع سابق، ص 158.

[17] ـ ناصر الدين سعيدوني ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني ـ المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر،1984 ،167. 168.

[18] – A. O. M .93/ **8501** le sort des habous publiques algériens p 07.

[19].ibid

[20] . موسى عاشوري " أساليب الاستعمار في الاستيلاء على الأوقاف " أعمال ملتقى وطني : العقار إبان الاحتلال الفرنسي 1830 . 1962 ، 20، 21 نوفمبر 2005 ، وزارة المجاهدين ، 2007 ، ص 77.

[21] ـ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 5 ،مرجع سابق، ص 164 .

[22] ـ كانت أوقاف الثعالبي من الأوقاف ذات الدخل الكبير باعتبارها مسجد وزاوية ولها قيمة وحرمة بين السكان

[23] ـ تولى الحكم العسكري في الجزائر في فيفري 1841 .

[24] – A. O. M .93/ 4486 le sort des habous publique Algériens p 07.

[25] – A. O. M .93/ **4486**. op cit. p 06

[26] ـ كانت له أوقاف كثيرة وصلت إلى 555 وقف من منازل وحوانيت ، وبساتين ومزارع ، ويتصرف فيها المفتي المالكي الذي يوكل تسييرها إلى وكيل عام ويصرف المداخيل على الأئمة والقيمين

والمؤذنين ، والمدرسين ، وكانت العديد من المساجد التابعة له . للمزيد أنظر : سعد الله ، المفتي ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1976 ، ص 31، 32.

[27] ـ سعد الله أبو القاسم ،تاريخ الجزائر الثقافي ، ج5 ، مرجع سابق ، ص 168.

[28] ـ وقد سبب له هذا الموقف الكثير من المتاعب وفي الأخير النفي متوجها لطنجة .

[29] ـ سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج5 ، مرجع سابق .ص 168.

[30] . موسى عاشور ، مرجع سابق ، ص 81.

[31] ـ رابح كنتور ، مرجع سابق ، ص 280.

[32] ـ أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مكتبة الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص 110 .

[33] ـ عاش بين 1794 ـ 1880 وتقلد عدة رتب عسكرية بالجزائر قبل أن يعين كحاكم عام سنة 1848 برتبة جنرال .

[34] ـ سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ، ج5 ، مرجع سابق ، ص 169.

[35] ـ مجهول " الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي" مرجع سابق ، ص 102.

[36] . ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر منطلقات وآفاق ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 2000 ، ص 29

[37] ـ يحي بوعزيز ، "موقف العائلات الأرستقراطية من محمد المقراني وثورته" ، الأصالة ، المجلد 20 ، ع 65. 66 ، السنة السابعة ذو القعدة 1398 أكتوبر 1978 ، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، 2011 ، ص 85.

38 ـ سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 5 ، مرجع سابق، ص 176.

39 ـ يحي بوعزيز ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 139 ، 140

40 ـ جمال قنان ، التعليم الأهلي في الجزائر ، في عهد الاستعمار ، 1830 ـ 1844 ، المركز الوطني للدراسات ، الجزائر ، 2007 ، ص 16 ، 17..

41 ـ سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 5 ، مرجع سابق، ص 208

42 . نفسه ، ص 180 .

43 ـ بوعزة بوضرساية وآخرون ، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 ، سلسلة المشاريع الوطنية ، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية ، الجزائر ، 2007، ص 204.

قائمة المصادر والمراجع

الأرشيف الفرنسي ما وراء البحار

[1] A. O. M .93/ 4486 le sort des habous publique Algériens p **04**.

[2] – A. O. M .93/ **8501** le sort des habous publique Algériens p **07**.

[3] – A. O. M .93/ **4486** le sort des habous publique Algériens p **07**.

[4]– A. O. M .93/ **4486**. op cit. p **06**

الكتب

1 ـ بوضرساية بوعزة وآخرون ، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 ، سلسلة المشاريع الوطنية ، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية ، الجزائر ، 2007 .

2 ـ بوعزيز يحي ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 .

3 ـ بوعزيز يحي ، "موقف العائلات الأرستقراطية من محمد المقراني وثورته" ، الأصالة ، المجلد 20 ، ع 65. 66 ، السنة السابعة ذو القعدة 1398 أكتوبر 1978 ، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، 2011 .

4 ـ يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830 – 1954 ، دار البصائر ،الجزائر ، 2009

. الجيلالي عبد الرحمان ، تاريخ الجزائر العام ، ج4 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2010 .

6. الزبيري محمد العربي ، مذكرات أحمد باي ، وحمدان خوجة ، وبوضربة ، الشركة الوطنية للنسر والتوزيع،الجزائر.

7 سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 5 ،ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998 .

8 ـ سعد الله أبو القاسم ، المفتي ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1976.

9 ـ سعيدوني ناصر الدين ، الجزائر منطلقات وآفاق ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 2000

10ـ المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر ، مكتبة الإسكندرية ، مصر ، 2001 .

11ـ سعيدوني ناصر الدين ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني ـ المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر،1984

12ـ السمراني كامل ، الوقف تصنيفه والقوانين الخاصة به ، المكتبة الأهلية ، بغداد ، 1968،.

13ـ عاشوري موسى " أساليب الاستعمار في الاستيلاء على الأوقاف " أعمال ملتقى وطني : العقار إبان الاحتلال الفرنسي 1830 . 1962 ، 20، 21 نوفمبر 2005 ، وزارة المجاهدين ، 2007 ، .

14ـ قلفاط عبد الصمد ، الاستعمار الفرنسي والقضاء الإسلامي ، حوليات ، العدد 04 ، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر ، 2011 ، ص 274.

15 ـ قنان جمال ، التعليم الأهلي في الجزائر ، في عهد الاستعمار ، 1830 ـ 1844 ، المركز الوطني للدراسات ، الجزائر ، 2007 .

16 ـ كنتور رابح ، أوقاف البليدة والسياسة الفرنسية في المصادرة والاستيلاء على الملكية ، **حولية المؤرخ** ، ع 06 ، جويلية 2016 دار الكرامة ، الجزائر، ص 271 ، 272.

17. مجهول ، "الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي " ، **الأصالة** ، م 24 ، العدد 90/89 ، وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر، 2011 ، ص 100.

18ـ مغلي محمد البشير الهاشمي " التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي " المصادر ، ع 06 المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية ، الجزائر ، 1423هـ ، مارس 2002. عقار .